بصحته ولم يرجعوا امر وقعا في شيء منه وذهب بعض
العصر الثاني وفي طلال تقدم ساسي، قام عليهم
فاليم زعم انه مقتصب في ذلك وذلك ان العصر الثاني
لما يجيء كان الموصى يعترف به وهو مختل الزهن غير زاجي
الامي وذلك ان العصر الاول لما جبه من لحق للاسار ووه
وغيرهم وعضر في ذلك عضر فقتضه ما زعم اختلال
ذهن الموصى فيسير لغاو وفوك راسه هل للاقيام ما لخصمة
على ما زعمه متكلم في ذلك دون اخائه او من مقبل لبيه
تقديم العصر او الموصى لهم وهل يسام له ذلك ام لا وهل
ان شهر ما اختلال ذهنه يبطل العصر المتقدم بقضه
مع ان الموصى اذكر راشهر به في صحة ذهنه وثبات
عقله و فرقت العضر ما العصر الثاني اذكور والشهود
العدول ام يكون لكلام هذا المختصب تاثير فيه ويرجع
من الكلام في ذلك بعض لغا الجواب في ذلك

فجاوب بما يسام العصر القائم مخاصمة المرجع لهم
في العصر الثاني الا ان يجتمع له لوزك حائل الموضع تخيير
انه يتكلم حينئذ واما ما شهر به من اختلال
ذهن الموصى فان شهر في العصر الثاني بصحة عقله وثبات
وثبات ذهنه بينة شهادة من شهر ما لاختلال وبين
العصر القائم على ما هو عليه **وجاوب** على هذا السوال
الفقيه القاضي ابو الحسن بمثل ذلك **وجاوب**
ايضا على هذا السوال الفقيه القاضي ابو مروان عبد
الملك بن احمد بن مخيمة على الجائز في محث الذي ان يمكن
الى القاضي بالخصمة فان قال من اهل الدين والفضيلة
له وعلم ان فيما قاله في ذلك راسه الله اباح له التكلم
فيما

فيما قام به وان فيما قاله على غير ما ذكر لم يبح له التكلم
وقوم عني له للقيام بالخصمة فيما ذكر له ان كان الذي
شيء يوجب ذلك **واما** ما شهر به على الموصي انه
اوصى في غير ذهنه وشهوت بينة اخر انه اوصى
في ذهنه وجميع ما شهر في الامي من اهل العدالة
فالذي اقول به ان شهادة من شهر انه خارف في ذهنه
اعمل من شهادة من شهر انه لم يخرف في ذهنه على ما وقع
في سماع ابي زيد من العتبية وفي الخمسة **وسيل**
ابن القاسم على قوم شهروا على امي انه انما كانت اوصت
بذكذا وكذا في مرضها وهي صحيحة العقل وشهر انها توفي
انها كانت موسوسة فقال ارى ان تثبت شهادة الذين
شهروا في الوصية وتطرح شهادة الذين شهروا انها
موسوسة قاله عبد الملك بن احمد **وجاوب**
عليه الفقيه القاضي ابو جعفر بن عطاف اذا طاوعه
الوصية الاولى ما هو في بينة له ممن قام بالخصمة
في لملبسها وكلب الشيعة في اصطياد ما منعه اهل الحوائج
من ذلك ارزاء اهل الدين والعصر الثاني اذا سقط
فيه الخصم لما قوم ناكص للاول اذا كان في ذهنه وثبات
من عقله واختلف اصحاب مالك اذا كان شهر شهود
بثبات الزهن وشهر اخرون بضد ذلك فمن اعمل
ما شهر به الفاضون للعقل ومن اعمل ما شهر به
المثبتون له وبالثبات الزهن والعقل مضى العمل واياه
اختار المشهوم بما نقوم **وجاوب** عليه القاضي
ابو محمد عبد الحق بن محمد وجه الوضاح في ذلك ان قال
يتظر ان ينظر حاكم الجهة في الخصمة هذا الخصم جاز